جامعة شعيب الدكالي
ⵜⴰⵙⴷⴰⵡⵉⵜ ⵛⵄⵢⴱ ⴷⴽⴰⵍⵉ
Université Chouaïb Doukkali

Faculté des Lettres & des Sciences Humaines
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
الجديدة

فريق البحث في اللسانيات المقارنة والتطبيقية

أبحاث في اللغة العربية

إعداد وتنسيق

د. أحمد الباهي دة. السعدية صغير د. عبد الصمد الرواعي

عـنـوان الـكـتـاب: أبحاث في اللغة العربية
إعـداد وتـنـسـيـق: د. أحمد الباهي، دة. السعدية صغير، د. عبد الصمد الرواعي
الـنـاشر: منشورات فريق البحث في اللسانيات المقارنة والتطبيقية
حـقـوق الـنـشر: محفوظة لكلية الآداب والعلوم الإنسانية - الجديدة
الطـبـعـة الأولـى: 2020م
الإيداع القانـوني : 2019MO6270
ردمـك : 978-9920-687-05-8
الطـبـع : دار أبي رقراق للطباعة والنشر - الرباط

فهرس المحتويات

مقدمة 5

المستوى الصّوَاتي

الانسجام الحركي في العربية: السمات والقيود
عبد الرزاق تورابـي 11

تركـيب

تركيب الإشارة في العربية
أحمد الباهي 35

التأسيمات المجردة من الحد
عبد الصمد الرواعي 75

دلالـة

بين رأى ونظر في العربية وmirar وver في الإسبانية
أحمد بريسول 107

التراكم والتكميم في الأسماء والأفعال
السعدية صغير 143
انسجام الخطاب في ضوء نظرية العوالم الممكنة
مولاي مروان العلوي 155

لسانيات تربوية

تطوير الكثافة المعجمية: مذكرة تدوين المفردات نموذجا
عبد الرحيم ناجح 183

التأسيمات المجردة من الحد

عبد الصمد الرواعي
فريق البحث في اللسانيات المقارنة والتطبيقية
كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الجديدة

تبحث هذه الورقة في طبيعة الحمل (Predication) ضمن أسماء الحدث، عبر تدقيق النظر في السلوك التركيبي والدلالي الذي تبديه التأسيمات الموضوعات (argument nominalizations) والتأسيمات المحمولات (predicate nominalizations) في صلتهما بقضية البنية العارية (bare phrase) التي ترد فيها أسماء الحدث مجردة من مقولة الحد (determiner).

وينبني المقال على افتراض أساسي يتمثل في أن التأسيمات المؤولة على السيرورة (process) تتصرف تصرف الموضوعات، في حين أن التأسيمات المؤولة على النتيجة (result) تبدي سلوك الموضوعات حينا وتعبر عن خصائص المحمولات حينا آخر. ولاشتقاق التمايز الناشئ بين تأويل الموضوع وتأويل المحمول، نفترض مبدأ تركيبيا يتمثل في مبدأ "الاجتلاب" (Pied Piping)، الذي يقضي باجتلاب المسبارِ (Probe) التأسيمات الموضوعات إلى ربضه (Edge). في حين، افترضنا أن التأسيمات الغير المشبعة، التي تشغل موقع المحمولات، يقتضي ربطها بفاعل خارجي يقوم بوظيفة إغلاق الموقع المفتوح فيها دلاليا.

وتنتظم بنية المقال فقرات أربعة: ففي الفقرة الأولى، نناقش مفهوم البنية الحملية. وفي الفقرة الثانية، ندقق في طبيعة البنية العارية في اللغة العربية، من

خلال مناقشة بنية أسماء الحدث في علاقتها بحد التعريف والتنوين والإضافة. بينما نخصص الفقرة الثالثة لرصد طبيعة التأسيمات الموضوعات وكيفية إشباعها الدلالي والإحالي، لنخلص، في الفقرة الرابعة، إلى تفحص خصائص التأسيمات التي تشغل مواقع المحمولات، من حيث هي أسماء غير مشعبة وتظل في حاجة إلى ربطها بفاعل خارجي.

1. مفهوم البنية الحملية

تنص رتشتين (2006) على أن الحمل يتسم بخاصيتين رئيستين[1]:

- **خاصية تركيبية**

تتجسد في كون القضية تشتمل على بنية ثنائية يتمثل أحد عنصريها في الفاعل الذي يقوم بالإحالة على ذات، بينما يكمن العنصر الثاني في كونه عبارة عن "خاصية" (Property)؛

- **خاصية دلالية**

وتتجلى في أن القضية تتضمن تصريحا يتجسد في كون موضوع الإحالة المتمثل في الفاعل يمتلك خاصية يعبر عنها المحمول. ووفقا لذلك، تكون القضية في (1) صادقة إذا كانت دلالة الموضوع الفاعل المتجلي في "أحمد" يمتلك الخاصية المعبر عنها من خلال المحمول المتمثل في "طويل":

(1) أحمدُ طويلٌ.

وتشير كرلين هيكوك[2] (2013) إلى أن معظم النظريات الدلالية الحديثة لا

---

(1) يرجع في هذا السياق إلى:

Susan Rothstein (2006): Predication, p 73.

(2) أحيل في هذا الشأن على:

Caroline Heycock (2013): The Syntax of Predication, p 322.

تنبني في تحديدها لمفهوم الحمل على المنطق الأرسطي، بقدر ما تقوم على النظام الذي طوره فريكَ في الدلالة المنطقية: إذ يتميز هذا النظام بميزتين:

- تتمثل الميزة الأولى في كون القضية لا تشتمل على موضوع واحد يتم إسناد خاصية إليه بالضرورة، وفق المنطق التقليدي، بل يمكن أن تحتوي على محمول ثنائي المحل (2-Place Predicate) أو أكثر من موضوع (Argument)، في حالة المحمول الفعلي المتعدي. لأجل ذلك، ستتحدث الأبحاث المنطقية والدلالية اللاحقة عن محمولات نونية المحل تتجسد في وجود دالات (Functions) تتخذ عددا معينا من الموضوعات؛
- وتكمن الميزة الثانية في كون نظام فريكَ يميز، على مستوى البنية الحملية، بين العبارات المشبعة (Saturated) والعبارات الغير المشبعة (Unsaturated). وهذا ما سيتيح لاحقا إمكانية النظر إلى الموضوعات بوصفها ذواتا مشبعة ومن ثم محيلة؛ والمحمولات باعتبارها غير مشبعة وغير محيلة، ومن ثم احتياجها إلى ربطها من قبل متغير.

كما اعتبرت سزان رتشتين (2006) أن تمييز فريكَ بين المشبع والغير المشبع من العبارات يشكل تمييزا تركيبيا أوليا (Primitive) بين نمطين من المكونات التركيبية: الموضوعات والمحمولات. واستنادا إلى نظرية الإشباع الدلالي، يمكن أن نسند إلى مكوني الحمل الصياغة التالية:

(2) أ. كل الموضوعات مشبعة.

ب. كل المحمولات غير مشبعة[1].

(1) يعتبر فريكَ، في إطار الدلالة المنطقية الصورية، أول من ميز بين العبارات المشبعة والعبارات الغير المشبعة في ارتباطها بمفهوم الحمل. فعلى المستوى الصوري، تعد عبارة ما غير مشبعة إذا كانت تتضمن موقعا مفتوحا يتم ملأه بمتغير (Variable). راجع كذلك هنكَنبتم (1987) وسترويك (1994) ورتشتين (2006).

ولقد افترضت عدد من الأبحاث أن مقولة الحد ضرورية للأسماء التي تشغل مواقع الموضوعات، حتى تؤول مركبات محيلة[1]. بينما اعتبرت هذه المقولة غير مقتضاة مع الأسماء التي توظف توظيف المحمول. ولرصد التغاير الماثل بين التوظيف الموضوعي والتوظيف المحمولي للمركبات الاسمية، يرد المبدأ الوارد في (3):

(3) تشغل العبارة الاسمية موقع الموضوع، إذا كانت تتقدمها مقولة الحد[2].

ووفقا لذلك، اعتبرت أن المكونات المحيلة على المستوى النمطي تتمثل في المركبات الحدية (Determiner Phrases) والمركبات المصدرية (Complementizer P)، من حيث هي ذوات مشبعة تركيبيا وتشتغل بوصفها موضوعات (Arguments). في حين أن المركبات الاسمية والمركبات الفعلية والمركبات الوصفية والمركبات الحرفية تمثل مكونات غير مشبعة بصفة ملازمة (Inherently) وتشتغل باعتبارها محمولات (Predicates)[3].

وإذا كانت المكونات الغير المشبعة تصير مشبعة عن طريق الحمل (Predication)، عبر ربط الموقع المفتوح في المحمول بواسطة رابط خارجي يتجسد في الفاعل عادة، فإن المركبات الاسمية الموضوعات يتحقق إشباعها عبر مقولة الحد، التي تنهض بمهمة ربط الموقع المفتوح في [س].

---

(1) لمزيد من التوسع والتفصيل في علاقة الحد بالإحالة، أحيل على:

Caroline Heycok (2013) : The Syntax of Predication, pp 322–352.

Susan Rothstein (2006): Predication, pp 73–76.

Giuseppe Longobardi (2001a): The Structure of Dps: Some Principles and Parameters and Problems, pp 1–38.

(2) تتجلى الأبحاث الأولى التي تبنت هذا الافتراض في ستفان أبني Steven Abney (1987) وأنّا زبلثي Anna Szabolcsi (1987). وعن أبحاث جديدة في المجال، راجع:

Lisa Cheng, Caroline Heycock and Roberto Zamparelli (2017): Two Levels for Definiteness, p 1-16.

Amy Rose Deal & Julia Nee (2017): Bare Nouns, Number and Definiteness, p 1-18.

Collins James (2017) : Definiteness Determined by Syntax, p 1-68.

(3) Susan Rothstein (2006): Predication, p 75.

وتوافقا مع هذا، تقرر رتشتين[1] أن العلاقة التركيبية بين الفاعل المبهم (Pleonastic Subject) (it) وبين المركب الفعلي المتمثل في (seems that John will not arrive on time) في المعطى (4أ) هي العلاقة الحملية ذاتها بين الموضوع الفاعل (John) والمحمول الوصفي (Happy)، ارتباطا بالجملة الواردة في (4ب):

(4) أ. It seems that John will not arrive on time.

ب. John is happy.

وامتدادا لهذا التحليل، تبرهن رتشتين على أن توزيع الفواعل المبهمة في اللغة الأنجليزية واقع يمكن التنبؤ به، وكون الخاصية الضرورية للفاعل (مبدأ الإسقاط الموسع (Extended Projection Principle)) يمكن تفسيره. لأجل ذلك، فهي تقدم تفسيرا لضرورة المبهم في موقع فضلة الأفعال من قبيل الفعل (Consider)، كما في المعطى (5)، الذي يرد فيه المبهم بوصفه فاعلا ضمن حمل الجملة الصغرى (Small Clause):

(5) I consider it ridiculous that John is late again.

وفي ضوء هذه المقاربة، تستدل رتشتين (2006) على أن الفواعل المحورية هي طبقة فرعية من الفواعل، وأن إسناد الدور الدلالي المحوري إلى موقع الفاعل يوظف علاقة الحمل نفسها تماما كإسناد الدور المحوري إلى الموضوعات الداخلية عبر علاقات إسناد الإعراب أو الحروف. إذ هناك أبحاث ربطت مفهوم الحمل بإسناد الدور المحوري/ الدلالي إلى الموضوعات. ويعتبر وليامز (1983) أن تركيب الحمل صيغة لإسناد الدور المحوري، المتمثل في إسناد دور محوري إلى موضوع يتم ضمه (Merge) خارج الإسقاط الأقصى للرأس المسند للدور. ويحدد الفاعل، وفقا لذلك، كالتالي:

(1) نفس المرجع والصفحة.

(6) يمثل فاعل المركب الحملي [م ر] المركب الوحيد لِ [ر]، الذي يقع خارج الإسقاط الأقصى لِـ [ر][1].

وارتباطا بأنماط الحمل، تمايز رتشتين بين صنفين رئيسين من الحمل: حمل أولي (Primary) أو جملي (Clausal) ثم حمل ثانوي أو ملحق (Adjunct). وتفسر التباين الناشئ بينهما بالنظر إلى أن الحمول الثانوية محورية في أساسها، بينما لا يقتضي الحمل الأولي ذلك[2].

2. مفهوم البنية العارية وإشكال التحديد

تتميز أسماء الحدث، بوصفها تمظهرا للبنيات المؤسَّمَة، بإمكانية اشتغالها بوصفها موضوعات، كما في (7أ)، فتكون مركبات حدية مشبعة لوجود حد جلي (overt determiner) أو خفي (covert) يحقق هذا المطلب. مثلما يمكن أن توظف باعتبارها محمولات في تراكيب اسمية إسنادية، كما في (7ب)، أو من خلال بنية الإضافة التركيبية، كما في (7ج)، فلا تكون مشبعة، فيتحقق ربط المحمول الاسمي بفاعل خارجي حتى يكون الإسناد قابلا للتأويل. وفي هذه الحالة، تكون المحمولات عبارة عن مركبات اسمية غير مشتملة على حد جلي أو خفي. ونصوغ المبدأ الذي يرصد هذا التمايز من خلال المبدأ المضمن في (8):

(7) أ. "واسترحت من **النظر** إلى **التحقيق** ومن التحقيق إلى **التعليق** واستعنت في ذلك **بالتوفيق**"[3].

ب. "**الفشل إرادة** لا قدر، انكسار لا كسر"[4].

---

(1) راجع:

Caroline Heycok (2013) : The Syntax of Predication, p 324.

(2) Susan Rothstein (2006): Predication, p 75.

(3) بديع الزمان الهمذاني: مقامات الهمذاني، ص 203.

(4) العروي: أوراق، ص 154.

ج. "السذاجة **عدم الانسجام** مع الحياة"[1].

(8) تعتبر م حد ج موضوعات، بينما تعد م س ج محمولات[2].

ويمكن أن نبدي ملاحظة وصفية أساسية تتمثل في أن أسماء الحدث يمكن أن ترد حاملة لحدود جلية، كما في (9أ) التي يدخلها حد التعريف[أل]، أو متحللة منها بورودها بنية عارية من الحد، لكنها حاملة لأداة تنكير جلية سواء مع المفرد العاري في (9ب) أو الجمع العاري في (9ج)، أو بنية عارية من الحد التعريفي ومن أداة التنكير (**التنوين**) مع بنية الإضافة التركيبية كما في (9د)، أو مع [لا] النافية للجنس، كما في (9هـ). وهي جميعها أسماء تشغل مواقع الموضوعات في هذه التراكيب:

(9) أ. "جاء التحذير وجاء **الإغراء** وكانت لهجة التحذير أشد وطأة وأعمق وقعا. لذلك، عادت العصي والهراوات لسابق تأهبها"[3].

ب. "في نهاية الثمانينات، كنت في **زيارة** للقاهرة.. واتفقنا على أن نلتقي في الثالثة بعد الظهر"[4].

ج. "من داخل الخرائب والشعور بالمرارة والتهميش، تأتي **كتابات** مصرية شابة مستوحية الشروخ العميقة والانفصام المتزايد.."[5].

---

(1) نفس المرجع، ص 79.

(2) راجع في هذا الشأن:

Giuseppe Longobardi (2001a): The Structure of Dps: Some Principles and Parameters and Problems, p 16.

ترمز [م حد ج] إلى المركبات الحدية التي تشتمل على حد التعريف، في حين تحيل [م س ج] على المركبات الاسمية المتجردة من حد التعريف.

(3) أحمد رزيق: إن أباكم كان راميا، ص 49.

(4) محمد برادة: مثل صيف لن يتكرر، ص 194.

(5) نفس المرجع، ص 186.

د. "كان، حينها، يعلو وينخفض من هول المفاجأة ومن استسهال التافهين للقتل وسفك الدماء"[1].

هـ. ﴿لَا تُظْلَمَ اليوم﴾[2].

ويقترح لنكبردي (2001أ) سلمية تراتبية للغات، بالنظر إلى معيار البنية العارية، نوردها من خلال التصنيف الوارد في (10). ويمكن تأطير البنيات الاسمية العربية ضمن طبقة اللغات الواردة في (10د)، التي تحتوي على أسماء مفردة عارية مؤولة على التنكير عادة، أو تراكيب اسمية إضافية يرأسها اسم عار عن الحد والتنوين:

(10) أ. اللغات بدون أسماء عارية (الفرنسية)؛

ب. اللغات ذات الأسماء العارية الصارمة (الإيطالية، الإسبانية وباقي اللغات الرومانية)؛

ج. اللغات ذات الأسماء العارية الحرة، خصوصا مع الجموع وأسماء الكتلة (الإنجليزية ومعظم اللغات الجرمانية)؛

د. اللغات ذات المفرد العاري النكرة (وتتوفر على أداة تعريف معجمية، مثل الإسلندية (icelandic) والسلتية (celtic) والعربية والعبرية..)؛

هـ. اللغات ذات المفرد العاري الملتبس (وهي لغات بدون أداة، كالروسية والتشيكية (Czech) واللاتينية..).

في مقابل ذلك، لا يبدو أن العبارات الاسمية، التي تشغل موقع الموضوعات في اللغة الفرنسية، تسوّغ تواردها بدون حدود جلية. فهي تستجيب، بشكل حرفي، للمبدأ المضمن في (3)، أعلاه، الذي يقضي بضرورة

(1) أحمد رزيق: إن أباكم كان راميا، ص 68.

(2) سورة غافر، الآية 17.

تجلي الحد وبروزه مع الأسماء الموضوعة وعدم وروده مع الأسماء المحمولات، كما يتضح من التقابل في (11):

(11) أ. Le /un chien est, en général, intelligent.

ب. * Chien (s) est, en général, intelligent.

في حين، تعد الأسماء العارية، التي تشغل مواقع الموضوعات، منتشرة في اللغات الجرمانية كالإنجليزية بشكل حر، مع الجموع العارية (bare plurals) وأسماء الكتل (mass nouns)، ومحدودة نسبيا في اللغات الرومانية، كاللغة الإيطالية. ويميز لنكبردي بين الطبقتين من اللغات، بالنظر إلى خاصيتي التوزيع التركيبي والتأويل الدلالي[1].

ويتمثل التوزيع التركيبي في أن الأسماء العارية[2] الرومانية ترد، فقط، في مواقع الفضلات ولا تشغل موقع الفاعل القبل الفعلي، مبدية توزيعا معمولا فيه، بخلاف الأسماء العارية في الأنجليزية التي ترد بشكل حر في جميع المواقع الموضوعة، كما يبدو من مقارنة (12) ب (13):

(12) أ. *Pomodori furono introdotti in Europa dopo il 1942.

طماطم أدخلت إلى أوربا بعد 1942

(أدخلت الطماطم إلى أوربا بعد 1942)

ب. I pomodori furono introdotti in Europa dopo il 1942.

طماطم - أل أدخلت إلى أوربا بعد 1942

(1) يُرجع إلى:
Giuseppe Longobardi (2001a): The Structure of Dps: Some Principles and Parameters and Problems, p 17.

(2) عن مميزات المركبات الاسمية العارية من الحدود في لغات طبيعية أخرى، راجع:
Radek Simik (2018) : Difiniteness of Bare Nouns.
Amy Rose Deal (2017): Bare Nouns, Number and Difiniteness.

Tomatoes were introduced in Europe after 1942. (13)

بينما يكمن التباين في التأويل الدلالي بين الطبقتين من اللغات في أن الأسماء العارية الرومانية تتلقى تأويل التنكير، فقط: تأويلاً وجودياً غالبا، جنسياً أحيانا. في حين، تبدي الأسماء العارية في الأنجليزية نفس الإمكانات التأويلية المسندة إلى الأسماء العارية الرومانية، لكنها تتميز عنها بورودها أسماءً محيلة على النوع (kind) بوصفها جنسيات معرفة أو محيلة.

وارتباطا بمعطيات اللغة العربية، فالعبارة الاسمية التي تشتغل بوصفها موضوعا عادة ما تحمل حدا معجميا بارزا، كما يمثل ذلك التقابل التركيبي في (14)، حيث لحن (14ب) عائد إلى اعتبارات إحالية تتعلق بعدم وجود مقولة حدية جلية تلبي مطلب الإشباع. كما أن العبارة الاسمية التي ترد محمولا غالبا ما تتجرد عن الحدود الجلية، كما يدل على ذلك التعارض بين التركيب (14أ) والتركيب (14ج):

(14) أ. العلمُ مدمرٌ أحيانا.

ب. * علمٌ مدمرٌ أحيانا.

ج. * العلمُ المدمرٌ أحيانا.

وإذا كانت القراءة الموضوعة تشترط، بالضرورة، حدودا، فإن البنى الاسمية العارية (bare nonimal structures)، التي تشغل مواقع الموضوعات، تثير إشكالا حقيقيا بخصوص عملية الإشباع، طالما أنها لا تحمل حدودا. من هنا، تبرز التساؤلات المنطقية التالية: كيف يمكن تفسير ورود التأسيمات في (9ب، ج، د، هـ) في مواقع الموضوعات، رغم تحللها من الحدود الجلية؟ هل ورودها بصفتها بنى عارية يستلزم أنها محمولات لا موضوعات؟ وإذا صح أنها تشغل موقع الموضوعات فما الكيفية التي بها يتحقق إشباع الموقع المفتوح فيها؟

تهدف الفقرتان الفرعيتان المواليتان إلى تبيان أن أسماء الحدث يمكن أن ترد محمولات أو موضوعات. ولتفسير هذا الواقع، نبين الحاجة إلى فرضية الحد

الفارغ (empty determiner) مع التأسيمات الموضوعات، رغم تجردها من الحد الجلي. وفي هذه الحالة، يضطلع الحد الفارغ بوظيفة إشباع الموقع المفتوح فيه، عبر ربط موضوع الحدث بواسطة سور وجودي في [حد$_1$][1].

3. التأسيمات الموضوعات

تشغل أسماء الحدث من الوجهة المبدئية مواقع الموضوعات، كما يمكنها أن تتحيز في مواقع المحمولات. فأسماء الحدث الموضوعات قد تكون حاملة لحد معجمي، كما في (15أ) أو عارية عنه، حيث اسم الحدث حامل للتنوين في (15ب)، ومترئس لبنية الإضافة التركيبية كما هو الشأن في (15ج)، أو داخلة عليه [لا] النافية للجنس، كما في (15د):

(15) أ .أقلقني الانتقادُ.

ب .جرتْ مناقشةٌ بين أطراف الحوار.

ج .أقلقني قَصْفُ العدوِ المدينةَ.

د .لاَ عِلْمَ له بما جرى.

إن توارد الحد الجلي التعريفي مع اسم الحدث المؤول على النتيجة المتمثل في **(الانتقاد)** في (15أ) يتيح لهذا الأخير إمكانية أن يشتغل عبارة اسمية محيلة قابلة لأن تكون موضوعا. فالحد الجلي [أل] يقوم بتأويل الدلالة المضمنة في[س]، من حيث إن دلالته رهن بالخصائص التسويرية لهذا الحد، بوصفه عاملا انتقائيا (selective operator). ويمكن أن نفترض أن دلالة/ إحالة الأسماء يتحكم فيها المبدآن الواردان في (16) و(17):

(16) يتم تأويل دلالة الاسم [س] في موقع إسقاط الحد.

(1) تراجع التمثيلات الصورية التي سترد في هذه الفقرة لاحقا.

(17) يتعين على م حدِّ الموضوعات أن تكون محيلة[1].

إن اسم النتيجة المتجسد في **(الانتقاد)** في (15أ) لا يدل على التأويل الجنسي بقدر ما يحيل على موضوع أو ذات معينة. لأجل ذلك، فإن دلالته مؤولة على تأويل العهدية (familiarity). إن الحد البارز [أل]، الذي يدخل على اسم النتيجة **(الانتقاد)**، يجعل [س] دالا على انتقاد واحد وليس على جنس حدث الانتقاد، بفضل حصر الحد لسمة العدد في [س]. ودلالة التركيب تتجه إلى أن المتكلم يبدي قلقه تجاه انتقاد معين معهود بينه وبين المخاطب، وليس تجاه أي انتقاد أو كل انتقاد.

لنتجه، الآن، إلى اسم الحدث العاري عن الحد الجلي المقترن بصرفية التنوين في (15ب). إن اسم الحدث **(مناقشة)** يشغل موقع الموضوع، وظيفة الفاعل للمحمول الفعلي الجهي **(جرتْ)**، تحديدا. غير أن الإشكال يتمثل في أن هذا الاسم يخرق، ظاهريا، المبدأ المضمن في (3)، الذي يقضي بضرورة اشتمال الأسماء التي تشغل موقع الموضوعات على حد جلي. فهل تحلَّل الاسم **(مناقشة)** من الحد وتجرده عنه مؤشر على كونه محمولا؟ وإذا كان مؤولا على أنه موضوع، فكيف يمكن تفسير تسويغه أن يرد في بنية عارية عن الحد؟

إن البنية التركيبية للجملة (15ب) تثبت ورود الاسم **(مناقشة)** في موقع موضوع بوصفه موضوعا خارجيا يُسَوَّغ في مخصص إسقاط الفعل الخفيف (Light Verb)، مما يخول له إمكانية اجتلابه من قبل الرأس الوظيفي [ز] (الزمن) إلى مخصصه، لتقييم/ فحص سمته الإعرابية **(الرفع)** بين مكون المسبار (Probe) ومكون الهدف (Goal)، كما تعبر عن ذلك البنية المضمنة في (18):

(1) راجع في هذا الإطار:
Giuseppe Longobardi (2001b): Some Reflections On Proper Names, p 22.

(18)

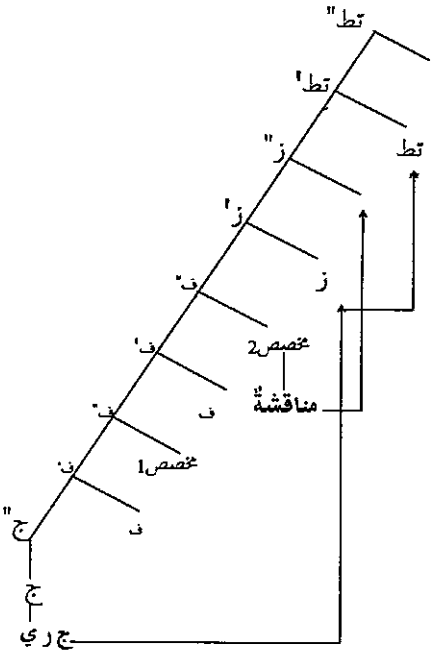

واستنادا إلى التمثيل أعلاه، يتم تسويغ السمات الغير المؤولة (uninterpretable Features) من خلال عملية المطابقة (Agree) وعبر سيرورة التقييم (Evaluation) التي تتطلب الحذف (Deletion)، حتى يكون الاشتقاق التركيبي موفقا في التركيب الضيق (narrow Syntax). إذ تتحقق المطابقة بسبب وجود سمة غير مؤولة وغير مقيمة (Unvalued)، كسمة الرفع الكامنة في [ز] (إسقاط الزمن). فحينما يشتمل الرأس المتمثل في المسبار (Probe) على سمة غير مؤولة تدخل الاشتقاق التركيبي، فإنها تبحث عن مجال محلي نشيط (Active Local Domain) باعتباره مجالا للتحكم المكوني لتعثر على [م س] الهدف (Goal) المتجسد في عبارة [مناقشة]، التي تحتوي على سمة مماثلة. وعندما يجد المسبار هدفه بنجاح، فإن السمات الغير المؤولة فيه المتجلية في سمة الرفع في الرأس الزمني تصير مقيَّمَة (Valued) من خلال مكون

الهدف المتمثل في اسم النتيجة الفاعل (مناقشة)، الشاغل موقع مخصص الفعل الخفيف[1]. وبهذا تتحقق عملية المطابقة. وبناء على الأبحاث الأدنوية الأخيرة، يمكن أن نسند إلى عملية المطابقة الصياغة الصورية التالية:

(19) تقتضي **عملية المطابقة**:

أ. **التلاؤم**: فالسمة [س] في الرأس [ر] (أو المسبار [م]) عند الموقع التركيبي [أ] تبحث عن المجال الذي تتحكم فيه مكونيا بالنسبة للسمة [س'] باعتبارها هدفا عند الموقع [ب] لتتطابق معها؛

ب. **التقييم**: ويتحقق عن طريق استبدال أية سمة غير مقيَّمَة بسمة مقيَّمَة عند [أ] و[ب][2].

وبما أن اسم النتيجة (مناقشة) يصعد في التركيب الجلي (Overt Syntax) في الواجهة الصوتية (Sound Inteface)، فإنه يقتضي، فضلا عن المطابقة، عميلة الاجتلاب (Pied Piping)، التي تتطلب الضم الداخلي (النقل) للمقولة التركيبية والسمة الحاملة إياها[3]. ولأجل هذا الاعتبار، فاسم النتيجة (مناقشة) يخضع لعملية النقل، الذي تمت إعادة تمثله في ضوء التصور الأدنى بوصفه عملية ضم داخلي (Internal Merge) في إطار عملية الاجتلاب، التي نسند إليها الصياغة الصورية التالية:

(20)

أ. يعيِّن المسبار [م] ضمن العنونة (Label) الهدف [هـ] الملائم الأقرب الذي يقع ضمن مجاله؛

---

(1) أحيل، في هذا الشأن، على:
Kunio Kinjo (2017): A Probe-Goal Approach to Impoverished Agreement, p 102.
Michael Diercks & others (2017): Agree Probes Down, Anaphoric Feature Valuation & phase reference, p 1-9.

(2) راجع عبدالصمد الرواعي (2015ج) "السمات وهندسة اللغات"، ص 151.

(3) ينظر، في هذا الصدد، في:
Ching-hsiang Shu (2011): Sentence Adverbs in the Kingdoom of Agree, p 167.

ب. ينتقي السمة [هـ'] ضمن العنونة التي تتضمن [هـ] المركب بوصفه مرشحا لعلمية الاجتلاب؛

ج. يتم ضم [ب] إلى المقولة [ك][1].

ووفقا لذلك، بما أن إسقاط الزمن [ز] محتو على سمة مبدأ الإسقاط الموسع (Extended Projection Principle)، التي تضطلع بمهمة تنشيط الضم الداخلي لاسم النتيجة "مناقشة" بوصفه يشغل وظيفة الفاعل إلى ربض (Edge) المركب الزمني. وما دام أن هذا الأخير يشتمل على سمة غير مؤولة وغير مقيَّمة (سمة الرفع)، فإن المسبار (رأس الزمن) من حيث كونه متضمنا لسمة مماثلة يقوم باجتلاب هذا الاسم إلى ربض إسقاط الزمن في صورة الضم الداخلي، ويقيِّم هذه السمة الإعرابية الغير المؤولة ويحذفها، حتى لا يستثمرها النظام الحاسوبي في عمليات غير ملائمة.

استنادا إلى المعطى التركيبي (15ب)، إذا كان اسم النتيجة المتمثل في (**مناقشة**) موضوعا، وفقا لهذا التحليل، أ يتم إسقاطه في صورة مركب اسمي [س"] أم مركب حدي [حد"]؟

نفترض أن الأسماء العارية عن الحد الشاغلة لمواقع الموضوعات عبارة عن مركبات حدية وليست مركبات اسمية. ونفترض، لزوما عن ذلك، أن اسم النتيجة (**مناقشة**) في (15ب) يتضمن حدا فارغا[2] هو بمثابة سور وجودي يربط الموقع المفتوح في هذا الاسم، مما يتيح له إمكانية تأويله بوصفه ذاتا مجردة (abstract entity) غير معينة، انسجاما مع مبدأ التأويل التام في الواجهة المنطقية. فاسم النتيجة، في هذا التركيب، يحظى بتأويل التفريد (Uniqueness) بإحالته على مناقشة واحدة، غير أنها ليست معينة ولا معهودة بين منتج الخطاب ومتلقيه. ومن شأن هذا إضفاء تأويل

(1) يُنظر، في هذا الإطار، في:
عبد الصمد الرواعي (2015ج): السمات وهندسة اللغات، ص 147.

(2) يفترض أن الدور الذي يضطلع به الحد الخفي مماثل للدور الذي يقوم به الحد الجلي.

التنكير على التركيب، كما تؤكد ذلك صرفية التنوين التي تؤشر إلى تمكن الاسم في مجال الاسمية[1].

لنتأمل، الآن مليا، الإشكال الذي تمثله تراكيب من قبيل (15ج). فهي بنية إشكالية، لاعتبارين رئيسين:

- إنه تركيب يتضمن اسم حدث (**قَصْف**) يرأس بنية الإضافة التركيبية، بصفته رأسا معجميا أو محمولا يشتمل على بنية موضوعية: موقع الموضوع الخارجي-المنفذ (**العدوِ**) وموقع الموضوع الداخلي-المحور (**المدينةَ**)، مبديا خصائص فعله المتصرف المقابل. وهو يشبع أدواره الدلالية بالكيفية التي بها يشبع الفعل أدواره المحورية.
- إن اسم الحدث (**قَصْف**)، من حيث الوجهة التركيبية، يشغل في بنيته الخارجية موقع الموضوع الخارجي (**دور العلة**)، بالنظر إلى الفعل الدامج (**أقلق**) الذي ينتقي اسم الحدث بوصفه موضوعا من موضوعات الفعل التي تكوِّن بنيتَه الموضوعية. وفي هذه الحالة، يظهر اسم الحدث سمات الأسماء، خصوصا وأنه يشتمل على سمة إعرابية يتعين تقييمها في مخصص الإسقاط الزمني من بنية الفعل الدامج.

إن سلوك اسم الحدث هذا يعكس ازدواجية واضحة المعالم بين احتوائه على خصائص الأفعال وتضمنه لسمات الأسماء. بناء على ذلك، نتساءل: اسم الحدث الوارد في (15ج) موضوع أم محمول، علما أنه يرد اسما عاريا من الحد الجلي؟

لحل هذا الإشكال، نفترض أن اسم الحدث الذي يرأس بنية الإضافة التركيبية يتم ضمه إلى البنية في صورة مقولة الجذر المحايد، انسجاما مع الأبحاث الأخيرة[2]،

(1) لن نخوض هنا في النقاش المتعلق بطبيعة التنوين **ووظيفته ضمن المركبات الاسمية في اللغة العربية** وما إذا كان دالا على التنكير أم أن تأويل التنكير يستنتج **من غياب الأداة [أل]**. **ويقتضي هذا البحثَ في الوظائف** التي ينهض بها التنوين وما إذا كان يمثل حدا **مقابلا للحد التعريفي [أل] أم أنه صرفية** دالة على تمكن الأسماء في مجال الاسمية، صرفيا.

(2) عن فرضية كون مقولة الجذر تمثل قاعدة **الاشتقاق الصرف-التركيبي للتأسيسات**، راجع:
Artemis Alexiadou & others (2014): The Syntax of Roots and The Roots of Syntax.

التي تقر بأن مقولة الجذر تمثل قاعدة الاشتقاق بالنسبة للأفعال والأسماء. إذ يتم تأسيم الجذر عبر تهجيته في سياق اسمي، بمقتضى اندماجه بلاصقة صرفية اسمية ملائمة. وبعد عملية الاندماج، يتحقق صعود اسم الحدث المتشكل إلى [حدر]، حتى يكون في موقع يمكنه من اجتلابه من قبل الرأس الزمني إلى ربضه، بالشكل الذي بيناه في البنية (18)، ليقوم بتقييم السمة الإعرابية (الرفع) لمركب اسم الحدث برمته، كما يبدو من التمثيل (21) بوصفه التمثيل الملائم للتركيب (15ج):

(21)

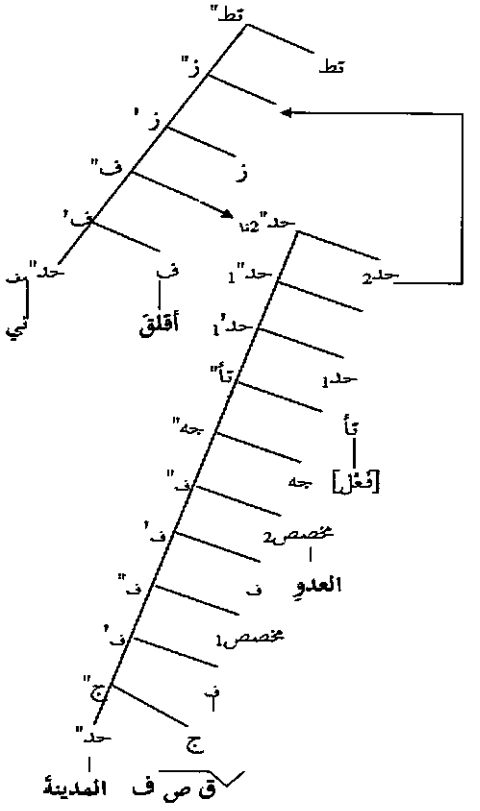

Monika Rathert & Artemis Alexiadou (2010): The Semantics of Nominalizations across Languages and Frameworks.

Noam Chomsky (2004): Beyond Explanatory Adequacy.

عبد الصمد الرواعي (2015أ): بنى التأسيمات وفرضية الفعل الخفيف، صص 69-88.

الإشكال الذي يبرز، هنا، يكمن في أن اسم الحدث في التمثيل (21) محمول في بنيته الداخلية بفعل شغله موقع الرأس، وسينتقل عبر المواقع الرؤوس (الفعل الخفيف، الجهة، اللاصقة المؤسِّمة ثم الإسقاط الحدي المعنون ب[حد$_1$] قبل وصوله عتبة [حد$_2$]). لكنه سيصبح بعد تأسيمه وصعوده إلى [حد$_2$] في موقع ملائم يمكنه من أن يُجتَلَب هو وبنيته الموضوعية (مركب اسم الحدث بأتمه) إلى ربض الإسقاط الزمني[1]. فاسم الحدث المضمن في (15ج)، بناء على ذلك، محمول أم موضوع؟

يبدو أن اسم الحدث (**قَصْف**) في هذا التركيب يشتغل محمولا في بنيته الداخلية، لكنه يتصرف تصرف الموضوع في بنيته الخارجية. وهو يعكس في ذلك ملمحا من ملامح الازدواج في أسماء الحدث. فمن الحجج التي تثبت موضوعية اسم الحدث في (15ج) أنه يشتغل، بالنظر إلى الفعل الدامج (**أقلق**)، موضوعا من موضوعاته: دور الموضوع الخارجي (دور العلة الدلالي)، تحديدا. لأجل ذلك، فإن المسبار من حيث هو رأس وظيفي (الزمن) يحتوي على سمة تقوم باجتلاب سمة الهدف والمقولة التركيبية الحاملة لها الشاغلة لموقع الموضوع إلى ربضه، كما يبدو من التمثيل (21). تأسيسا على ذلك، يمكن صياغة التعميم التالي:

(22) **مبدأ الاجتلاب إلى الربض:**

يقوم المسبارُ باجتلاب الهدف الذي يشغل موقع الموضوع إلى ربضه بغاية تقييم سمته ومحوها حتى يكون الاشتقاق التركيبي موفقا[2].

---

(1) للاطلاع على التصورات الجديدة عن البرنامج الأدنى، راجع:
Norbert Hornstein (2018) : The Minimalist Program after 25 Years, pp 49- 65.
Piattelli-Palmarini & G Vitielo (2017): quantum field theory and the linguistic minimalist program, pp 1-17.

وعن تقييم السمات في ضوء نظرية المراحل، أحيل على:
عبد الصمد الرواعي (2015ج): السمات وهندسة اللغات، صص 133-160.
عبد الصمد الرواعي (2013): تسويغ الظروف في ضوء فرضية المراحل، صص 1-16.

(2) للتفصيل في معطيات تقنية إضافية متصلة باشتقاق بنية أسماء الحدث، أحيل على الرواعي (2015أ): بنى التأسيمات وفرضية الفعل الخفيف، صص 69-88.

الدليل الثاني، الذي يبرهن على أن اسم الحدث موضوع وليس محمولا، أن فاعله يصعد إلى مخصص [حد1]، ليغلق الموقع المفتوح في الرأس [س] ويقوم بإشباعه، دلاليا. فإذا كان صعود الموضوع المجرور إلى مخصص رأس وظيفي أعلى يمثل مؤشرا إلى أن المركب الإضافي برمته يشتغل موضوعا، فإن صعود فاعل اسم الحدث إلى مخصص [حد1] يوحى بأن المركب الإضافي المتمثل في اسم الحدث يبدي سلوك الموضوعات وليس يظهر تصرف المحمولات، ومن ثم، فالمركب الإضافي بأتمه يحتوي على بنية مركب حدي ولا يتضمن بنية مركب اسمي.

فثمة روائز ثلاثة تثبت صعود فاعل اسم الحدث إلى مخصص إسقاط وظيفي أعلى: يتمثل الرائز الأول في ضرورة تخطي فاعل اسم الحدث للظروف التي تشتغل محمولات ناعتة لهذا الأخير، حتى يمنح الرتبة الخطية الملائمة، كما هو جلي من التقابل التركيبي في (23):

(23) أ. أقلقني قَصْفُ العدوِ المدينةَ عمداً.

ب. * أقلقني قَصْفُ عمداً العدوِ المدينةَ.

الدليل الإضافي، الذي يدعم صعود اسم الحدث في (15ج) لحدوث الإشباع الدلالي، يتمثل في المتصل الضميري (pronoun clitic): ففاعل اسم الحدث الوارد في صورة متصل ضميري يفرض، ضرورة، صعوده للاندماج بالرأس الاسمي الحدثي، وإلا سيكون ناتج الاشتقاق لاحنا، كما يتضح من التعارض التركيبي في (24):

(24) أ. أقلقني رَفْضُهُ عَرْضِي.

ب. * أقلقني رَفْضُ هُ عَرْضِي.

هناك دليل ثالث يؤكد موضوعية اسم الحدث العاري في (15ج) يتجلى في ضرورة صعود اسم الحدث إلى المجال الحدي، لتلبية مطلبين مركزيين: مطلب إحالي يتعلق بسيرورة الإشباع الدلالي عبر صعوده إلى [حد1]، ومطلب إعرابي

يقترن بضرورة تقييمه/ فحصه للسمة الإعرابية الحامل إياها من خلال صعوده إلى [حد$_2$]، ومن ثم صعود مركب اسم الحدث برمته إلى مخصص الإسقاط الزمني. بناء على ذلك، نفترض أن اسم الحدث في التمثيل الصوري المضمن في (21) يشتمل، إضافة إلى حد الإعراب، على حد فارغ يشتغل وظيفيا بمثابة سور يربط موضوع الحدث المتغير [ح][1]، بصفة وجودية (existentially)، بالصورة المتشكلة في تحليل دفدسن Davidson (1980) وبارسنز (1990) و(1995) Parsons، طالما أن أسماء الحدث العارية الموظفة توظيف الموضوعات تقتضي، بالضرورة، وجود حد فارغ، من الوجهة الدلالية التأويلية. وهذا من شأنه أن يتيح لها إمكانية الاشتغال باعتبارها موضوعا، بما أن موضوع الحدث المتغير [ح] لا يكمن في اسم الحدث فقط، بقدر ما يتمثل في مركب اسم الحدث الإضافي برمته، ما دام أن الحدث مقولة علاقية تربط بين الرأس الاسمي الحدثي وبين موضوعه الخارجي (دور المنفذ الدلالي) وموضوعه الداخلي (دور المحور)، وليس يرتبط فقط برأس الإضافة التركيبية. ومن شأن هذا أن يتيح له لاحقا، بعد الربط المحوري من قبل الحد، أن يتحيز في موقع تركيبي ملائم يخول له أن يجتلب إلى ربض الإسقاط الزمني.

تأسيسا على ذلك، يمكن أن نسند لاسم الحدث (قَصْف) المضمن في (15ج) تأويلا دلاليا مناسبا يتمثل في تأويله على قراءة التعيين أو العهدية، بالنظر إلى أن "القصف" في هذا التركيب معهود بين منتج الخطاب ومتلقيه. فمن الدلائل التي تَسْنُد هذا التحليل أن اسم الحدث مضاف إلى فاعل يحمل حدا تعريفيا جليا. ويزداد تعيين هذا الاسم دلاليا باشتماله على موضوع داخلي يضطلع بوظيفة إنهاء

(1) يرجع، في هذا الصدد، إلى:
Maria Aloni & Paul Dekker (2016): The Cambridge Handbook of Formal Semantics.
Parsons (1990): Events in The Semantics of English.
Davidson (1980): Essays On Actions & Events.
للتوسع في التمثيلات المنطقية في إطار الدلالة المنطقية، أحيل على عبد الصمد الرواعي (2015ب): التمثيل المنطقي للزمن ضمن أسماء الحدث، صص 133-155.

الحدث على المستوى الجهي، وتحديد الذات التي تشكل محور حدث "القصف" المتمثل في (المدينة).

لنتوقف، قليلا، عند التركيب (15د) الذي يشتمل على اسم نتيجة عار عن الحد الجلي ومجرد من صرفية التنوين، لكن تدخله [لا] النافية للجنس. تثار، بشأن هذه البنية، عدد من الإشكالات من قبيل: اسم النتيجة (عِلْم) الوارد في (15د) [م س] أم [م حد]؟ أ موضوع هو أم محمول؟ ثم في أي مستوى من النحو يتم بناؤه؟ وكيف يمكن تفسير تجرده من الحد المعجمي والتنوين؟ ثم ما الذي يسوغ حمله لسمة النصب بدل سمة الرفع؟

لمقاربة هذه الإشكالات، نفترض أن المركب (لَا عِلْم) يبنى في التركيب المعجمي (lexical-syntax)، عبر ضم [لا] النافية للجنس إلى اسم النتيجة (عِلْم)، في بنية المعجم. إذ تمت معجمة هذا المركب بواسطة الإصهار (fision) بالضم، معجميا. ولا يمكن أن يكون قد تم بناء هذا المركب في التركيب، بما أن اسم النتيجة يشغل موقع مخصص مركب النفي، حيث مكون النفي [لا] يتحيز في رأس هذا المركب، وطالما أنه ليس هناك ما يسمح، من الوجهة النظرية، بنقل مخصص إلى رأس. كما أن فرضية انبناء مركب النفي في بنية التركيب لا تتناغم وتجرد اسم النتيجة (عِلْم) من التنوين وحمله لإعراب النصب[1].

وإذا كان الحد المعجمي [أل] يرد في بعض السياقات سورا يضفي دلالة كلية على ما يدخل عليه فكان عامل إثبات، كما في (25أ)، فإن [لا] النافية للجنس سور كلي يستغرق جنس ما يدخل عليه باعتبارها عامل نفي، كما في (25ب). هذا يفسر، جزئيا، عدم توارد [لا] النافية للجنس بوصفها سورا كليا سالبا والحد

(1) عن خصائص مكونات النفي القطبية (polarity negation)، أحيل على:
Emrah Gorgulu (2017) : Negative Polarity in Turkich, pp 51-69.
Deborah J M Wong (2017) Negative Polarity Items in Malay, pp 213-226.
Pierre Larrivée (2012) : Positive Polarity Items, Negation, Activated Propositions.
العربي بيلوش (2001): النفي في اللغة العربية.

المعجمي الجلي، من حيث هو سور كلي مثبت، كما يدل على ذلك المعطى المضمن في (25ج):

(25) أ. العِلْمُ نور.

ب. لاَ عِلْمَ منزهٌ عن الخطأ.

ج. * لا العِلْمَ نور.

ونفترض، انسجاما مع هذا التحليل، أن اسم النتيجة (عِلْم) في (15د) يشغل موقع الموضوع، بما أنه يتحيز في مخصص مركب النفي. وتفرض القراءة الموضوعة لاسم النتيجة (عِلْم)، من الوجهة التأويلية، ضرورة افتراض وجود حد فارغ أو خفي هو بمثابة سور كلي يضفي القراءة الجنسية على التركيب، حيث يشمل اسم النتيجة (عِلْم) جنس ما يدل عليه، شمولا واستغراقا، معبرا عن تأويل نفي كلي توزيعي، كما يتبين من المعطى (26)، من حيث هو تأويل ملائم ل (15د) :

(26) ليس له أيُّ عِلْمٍ بما جرى .

ويمكن تفسير تجرد اسم النتيجة هنا عن الحد الجلي وحمله لإعراب النصب بارتباط ذلك بالتأويل الجنسي الذي تفرضه [لا] النافية للجنس، من حيث هي سور كلي سالب، مما يجعل اسم النتيجة (عِلْم) في حلٍّ عن سيرورة فحص سمته وتقييمها، مقابل تلازم التنوين أو الحد المعجمي والرفع مع التأويل الوجودي، كما يتضح من التقابل التركيبي التالي:

(27) أ. ﴿لاَ ظُلْمَ اليومَ﴾[1].

ب. لا الظلمُ ثناه عن عزمه ولاَ الاعتداءُ.

(1) سورة غافر، الآية 17.

وانسجاما مع ما سلف، يقرر ابن هشام بشأن [لا] النافية للجنس ما يلي: "يجري مجرى "إنَّ".."لا" بثلاثة شروط، أحدها: أن تكون نافية للجنس؛ والثاني: أن يكون معمولاها نكرتين؛ والثالث: أن يكون الاسم مقدما والخبر مؤخرا. فإن انخرم الشرط الأول...(كانت) نافية للوحدة عملت عمل "ليس"، نحو:"لاَ رجلٌ في الدار بل رجلان". وإن انخرم أحد الشرطين لم تعمل، ووجب تكرارها، مثال الأول: "لا زيدٌ في الدار ولا عمرو"، ومثال الثاني: ﴿لا فيها غَوْلٌ ولا هم يُنْزَفُونَ﴾"[1].

4. التأسيمات المحمولات

يُحدَّد المحمول (predicate) بوصفه موقعا تركيبيا يتطلب الإشباع (saturating) أو الإغلاق (closing)، بواسطة موضوع يشتغل فاعلا، عادة. ويمكن صياغة المبدأ الذي يتحكم في حملية [م س]، كالتالي:

(28) تكون العبارة المحيلة "محم" محمولا أو حرة محليا[2].

ولقد أثبتنا، في الفقرة الفرعية الثانية، أن التأسيمات المحمولات لا تحمل حدودا جلية، عادة، بقدر ما تحمل صرفية التنوين، كما يتضح من التقابل التركيبي في (29)، حيث لحن التركيب (29ب) له علاقة مباشرة بعدم الإشباع الدلالي:

(29) أ .العلمُ مدمرٌ، أحيانا.

ب. *العلمُ المدمرُ، أحيانا.

وتثبت البنية التركيبية للتأسيمين الواردين في (30) أنها تشتغل محمولات لا موضوعات:

---

(1) ابن هشام: قطر الندى وبل الصدى، ص 182.

(2) يرجع، في هذا الشأن، إلى:

Caroline Heycok (2013) : The Syntax of Predication, pp 322-352.
Susan Rothstein (2006): Predication, pp 73-76.
Stroik.S (1994) : Saturation , Predication and The Dp Hypothesis, pp 39-61.

(30) أ .الكتابة إبداعٌ.

ب. هذا قَصْفُ العدوِ.

أحد تجليات التوظيف المحمولي لهذا النمط من التأسيسات أنها تشغل مواقع الرؤوس، وتظل، تبعا لذلك، غير مشبعة دلاليا إلى حين ربطها بفاعل خارجي يضطلع بإغلاق الموقع المفتوح فيها. ويبدو، بذلك، أنها تستجيب للمبدأ الوارد في (31):

(31) **مبدأ الإشباع والربط:**

تقتضي التأسيسات الغير المشبعة، التي تشغل موقع المحمولات، ربطها بفاعل خارجي يقوم بوظيفة إشباع الموقع المفتوح فيها دلاليا.

لنتأمل، مجددا، التأسيسين الواردين في (30):

يمكن أن نفترض، بناء على الأبحاث السالفة، أن اسم النتيجة (إبداع) الوارد في (30أ) ليس مشبعا، من الوجهة المبدئية، لكن يتحقق إشباعه عبر ربطه، محليا، بفاعل خارجي متمثل في المركب الحدي "**الكتابة**، من أجل أن يكون الحمل مستجيبا لمبدإ التأويل التام.

وارتباطا بالمعطى التركيبي (30ب)، يرأس اسم الحدث بنية الإضافة التركيبية. وجليٌّ أن المركب الإضافي (**قَصْفُ العدوِ**) يشغل موقع المحمول، شبيها في ذلك بالتأسيسات الواردة في تراكيب غير إضافية، كما في المعطى (32):

(32) هذا قَصْفٌ.

وتدل محمولية التأسيم في (30ب) على أن المركب الإضافي (**قَصْفُ العدوِ**) يتضمن موقعا مفتوحا غير مشبع. غير أن دلالته تغلق بناء على ربطه، بصفته محمولا، بفاعل خارجي يتمثل في الحد الإشاري الذي يشغل موقع المخصص.

وفي هذه الحالة، نفترض أن التأسيم الذي يرد في صورة المركب الإضافي في (30ب) لا يحتوي على حد إحالي أو تعريفي فارغ، مبديا سلوكا تركيبيا ودلاليا مماثلا للتأسيم المضمن في (32).

الدليل الإضافي الذي يبرهن على محمولية تأسيمات من قبيل (30ب) أن رأس الإضافة، المتجلي في التأسيم (قَصْف)، يصعد إلى المجال الحدي، لاعتبارات إعرابية وليس لمقتضيات إحالية. في حين أن الموضوع المجرور لا يتم اجتلابه إلى ربض إسقاط وظيفي أعلى في الواجهة الصوتية. إذ يتم تقييم سمة الجر في المالك/ الفاعل عن طريق مطابقة السمة بين المسبار والهدف دون حدوث اجتلاب المقولة التركيبية بأتمها. وهذا من شأنه ترك الموقع المفتوح في التأسيم الوارد في صورة المركب الإضافي من غير إشباع وتوظيفه توظيفا محموليا، حيث لا حدَّ فارغا (إحاليا/ تعريفا)، هناك. وهذا يبرز أن التأسيمات العارية عن الحد الجلي المترئسة لبنية الإضافة التركيبية تظهر تصرفا مناظرا للتأسيمات المحمولات الاعتيادية، كما في (32).

من مزايا وفضائل هذا التحليل أنه يفسر قضية غياب التوارث الإحالي بين رأس الإضافة وبين فضلته المجرورة: إذ مع غياب الحد الفارغ مع التأسيمات الموظفة توظيف المحمول لن تكون هناك إمكانية لحصول التوارث الإحالي[1]. ويمكن أن نلاحظ، أنه لو كان التوارث الإحالي، آليا، بين مكوني الإضافة التي ترأسها التأسيمات، كما تفترض التحاليل السامية[2]، لما كان هناك إمكان لتوظيف التأسيمات العارية التي ترأس بنية الإضافة التركيبية، كما في (30أ-ب)، توظيف المحمولات.

(1) عن فرضية صعود الفاعل/ المالك الموظف توظيف المحمول أو عدم صعوده، أحيل على:
محمد الرحالي (2003): تركيب اللغة العربية، مقاربة نظرية جديدة.
الفاسي الفهري، عبد القادر (1999أ): عن التوارث في الحدود وبعض خصائص التسوير الكلي.

(2) يرجع، في هذا السياق، إلى ريتر (1991) وسيلوني (1997) وبورر (1996) ولنكبردي (1996) و(2001أ-ب).

وينص سترويك (1994) على أن الاسم الذي يوسم محموليا، بواسطة انتقائه موضوعا خارجيا، بشكل محوري، يسقط حمليته على بنيته الوظيفية. ويقضي هذا الإسقاط وراثة [م س] و[م حد] ([م عد] في تحليل سترويك) خاصية الحملية من رأس التأسيم الغير المشبع (unsaturated)، بوصفه اسما يشتمل على موقع مفتوح، وأنه يتعين أن تصير التأسيمات المحمولات في (30) مشبعة عن طريق ربطها بموضوع خارجي، لكي تكون محمولات جيدة التكوين.

لنقف، الآن، عند الإشكال الذي تثيره التأسيمات التي تشغل مواقع المحمولات، رغم حملها لحد جلي. ونمثل لهذا النمط من التأسيمات بالمعطى المضمن في (33):

(33) الكتابة الصوفية الإبداع الموحي، عموما.

بناء على التركيب الوارد في (33)، كيف يمكن تفسير اشتغال التأسيمات محمولات، بالرغم من حملها لحدود معجمية بارزة؟ وما هي الوظيفة التي يضطلع بها الحد الجلي مع التأسيمات المحمولات ؟

لتفسير تراكيب مماثلة لـ (33)، يبرز افتراضان: الأول يقضي بالنظر إلى الحد البارز الذي تحمله التأسيمات المؤولة محموليا، باعتباره حدا غير فعال، تأويليا ودلاليا، مما يجعله فارغا أو صفريا، من الوجهة الدلالية-التأويلية، طالما لا يلعب أي دور، إطلاقا. ويتمثل الافتراض الثاني في اعتبار الحد الجلي مضطلعا بوظيفة دلالية-وهو الافتراض الراجح- تكمن في إضفاء التأويل التعييني (identificational Interpretation) على التأسيم الواقع في (33)، حيث يؤول المعطى التركيبي (33) على أن الكتابة الصوفية هي نفسها إبداع موح، من حيث إن هذه الكتابة تتحدد، حصريا، في لغة المتصوفة دون غيرها من الكتابات الأخرى. وفي هذه الحالة يكون للحد دور تأويلي، يتجسد في دلالة التعيين والحصر.

5. خلاصة

لقد طورنا، في هذا المقال، تصورا عن طبيعة البنية الحملية ضمن التأسيسات المجردة من مقولة الحد، مركزين على السلوك التركيبي والإحالي الذي تبديه أسماء الحدث العارية في اللغة العربية. وبينا، خلال ذلك، أن التأسيسات المجردة من الحد الجلي، التي تشغل مواقع الموضوعات، تقتضي افتراض وجود حد مجرد يضطلع بوظيفة ربط موقع الحدث في أسماء الحدث، بصفة وجودية.

ودافعنا، في سياق ذلك، عن أن التأسيسات يمكن أن توظف توظيف الموضوعات أو المحمولات. وإذا كانت التأسيسات المؤولة على الحدث تعبر عن سلوك مزدوج ترد محمولا في بنيتها الداخلية وموضوعا في بنيتها الخارجية، فإن التأسيسات المؤولة نتيجيا تتيح إمكانية توظيفها بوصفها موضوعات أو محمولات، وفقا لاجتلاب المسبارِ التأسيمَ الهدفَ أو عدم اجتلابه، وتبعا لصعود الفاعل-المالك أو عدم صعوده إلى إسقاط وظيفي أعلى.

وللتمييز بين التأسيسات الموضوعات والتأسيسات المحمولات، افترضنا مبدأ الاجتلاب إلى الربض، الذي يتم فيه اجتلاب المسبار للمركب المؤسم برمته إلى ربض إسقاط وظيفي أعلى مع التأسيسات التي تشغل مواقع الموضوعات. في حين، افترضنا أن التأسيسات الغير المشبعة، التي تشغل موقع المحمولات، يتحكم فيها مبدأ الإشباع والربط، الذي يقضي بضرورة ربط التأسيسات التي تشغل موقع المحمولات بفاعل خارجي يقوم بوظيفة إغلاق الموقع المفتوح فيها دلاليا.

المراجع

ابن هشام الأنصاري، عبد الله : قطر الندى وبل الصدى، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1988.

برادة، محمد (1999): مثل صيف لن يتكرر، نشر الفنك، البيضاء.

الرحالي، محمد (2004): تركيب اللغة العربية، مقاربة نظرية جديدة، دار توبقال للنشر، البيضاء.

رزيق، أحمد (1990): إن أباكم كان راميا، دار قرطبة، البيضاء.

الرواعي عبد الصمد (2015أ): بنى التأسيمات وفرضية الفعل الخفيف، ضمن كتاب جماعي معنون ب"قضايا في تركيب اللغة العربية المقارن"، إعداد وتنسيق محمد الرحالي، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، سلسلة تطوير اللغة العربية، رقم 5، صص 69-88، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط.

الرواعي عبد الصمد (2015ب): التمثيل المنطقي للزمن ضمن أسماء الحدث، ضمن كتاب جماعي معنون ب"دراسات في الدلالة العربية المقارنة"، إعداد وتنسيق محمد غاليم، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، سلسلة تطوير اللغة العربية، رقم 2، صص 133-155، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط.

الرواعي عبد الصمد (2015ج): السمات وهندسة اللغات، مقال منشور ضمن وقائع الندوة الدولية المعنونة ب "السمات في المقولات اللغوية: الوجاهات والنمطيات"، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، صص 133-160، دار أبي رقراق للطباعة والنشر،الرباط.

الرواعي عبد الصمد (2013): تسويغ الظروف في ضوء فرضية المراحل، مقال منشور ضمن مجلة "اللغات واللسانيات"، العدد 32، صص 1-16، فاس.

الفاسي الفهري، عبد القادر (1999أ): عن التوارث في الحدود وبعض خصائص التسوير الكلي، ضمن وقائع الندوة: المركبات الاسمية والحدية في اللسانيات المقارنة، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب وجمعية اللسانيات بالمغرب، الرباط.

العروي، عبد الله (1996): أوراق، المركز الثقافي العربي، البيضاء.

الهمذاني: **مقامات الهمذاني**، شرح الشيخ محمد عبده، دار المشرق بيروت، دون تاريخ.

Aloni Maria & Dekker Paul (2016): The Cambridge Handbook of Formal Semantics, Cambridge University Press, Cambridge.

Alexiadou Artemis, Hagit Borer & Florian Schafer (2014): The Syntax of Roots and The Roots of Syntax, Oxford Studies in Theoretical Linguistics, Oxford University Press, Oxford.

Cheng Lisa, Heycock Caroline and Zamparelli Roberto (2017): Two Levels for Definiteness, in Proceedings of Glow Asia, pp 1-16, MITWPL.

Chomsky Noam (2004): Beyond Explanatory Adequacy, in Belletti Adriana "Structures and beyond", pp 104-131, Oxford University Press, Oxford.

Collins James N (2017): Definiteness Determined by Syntax draft, pp 1-68.

Davidson Donald (1980): Essays On Actions & Events, Clarendon Press, Oxford.

Deal Amy Rose & Nee Julia (2017): Bare Nouns, Number and Definiteness in Teotitlan del Valle Zapotek, draft, pp 1-18.

Diercks Michael, koppen Marjo Van & Putnam Michael (2017): Agree Probes Down : Anaphoric Feature Valuation & phase reference, pp 1-39 http://pages.pomona.edu/~mjd14747/DiercksEtAl.Anaphoric Agree.6.24.2017.pdf.

Gorgulu Emrah (2017): Negative Polarity in Turkich, Macrolinguistics, vol 5, Num 7, pp 51-69, The Learned Press.

Heycock Caroline (2013): The Syntax of Predication, in Marcel Den Dikken, The Cambridge Handbook of Genarative Syntax, pp 322-352, Cambridge University Press, Cambridge.

Hornstein Norbert (2018): The Minimalist Program after 25 Years, The Annual Review of Linguistics, Num 4, pp 49- 65,University of Maryland, Maryland.

Kinjo Kunio (2017): A Probe-Goal Approach to Impoverished Agreement, pp 101-119, http://kuniokinjo.zohosites.com/files/SICOGG17_Kinjo.pdf.

Larrivée Pierre (2012): Positive Polarity Items, Negation, Activated Propositions, in Linguistics, 50-4, pp 869-900, Walter De Gruyter.

Longobardi Giuseppe (2001a): The Structure of Dps: Some Principles and Paramaters and Problems, in Baltin & C.Collins (eds) the Handbook of Contemporary Syntactic Theory, Blackwell, pp 562-603.

Longobardi Giuseppe (2001b): Some Reflections On Proper Names, published in E. Fava ed. Teorie del Significats e della Conoscenra del Significats, Milan.

Palmarini Piattelli M & Vitielo G (2017): quantum field theory and the linguistic minimalist program, Journal of physics, Conf. Series 880, pp 1-17.

Parsons Terence (1990): Events in The Semantics of English, MIT press, Cambridge.

Parsons Terence (1995): Thematic Relations and Arguments, Linguistic Inquiry, Vol 26, Num 4, pp 635-662.

Rathert Monika & Alexiadou Artemis (2010): The Semantics of Nominalizations across Languages and Frameworks, Interface Explorations 22, De Gruyter Mouton, NewYork.

Rothstein Susan (2006): Predication, in Keith Brown, Encyclopedia of Language & Linguistics, Second Edition, Volume 10, pp 73-76, Oxford.

Shu Ching-hsiang (2011): Sentence Adverbs in the Kingdoom of Agree, A Dissertation in Linguistics, Stony Brook University, The Graduate School.

Simik Radek (2018) : Difiniteness of Bare Nouns, to appear in FASL, 26, Michigan Slavic Publications.

Stroik. S (1994): Saturation, Predication and The Dp Hypothesis. Linguistic Analysis, 24, pp 39-61.

wong Deborah j m (2017): Negative Polarity Items in Malay, in Proceedings of Glow in Asia XI , Vol 1, by Michael Yoshitaka Erlwine, pp 213-226, Cambridge.